الاحتراز عنه كما في اجزاء الارض فيعتبر بالغالب والغلبة بالاجزاء لا
اللون هو الصحيح وان تغير بالطبخ بعد ما طبخ به غيره لا يجوز به التوضي
لانه لا يبقى ماء المنزل فيه من السماء الا اذا طبخ فيه ما يقصد به المبالغة
في التطيف كالاشنان ونحوه الآن يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط
بالماء لزوال اسم الماء عنه وكلماء راكد أو قعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء
به قليلا او كان كثيرا وقال مالك رحمة الله عليه يجوز به مالم يتغير احد
اوصافه ملء وينا وقال الشافعي رحمة الله عليه يجوز ان كان الماء قلتين
لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا ولنا حديث البسة قط
من منامه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدايم ولا يغتسل
فيه من الجنابة من غير فصل والذي رواه مالك رحمة الله عليه في وردي
بضاعة وماء ها كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي رحمة الله عليه ضعفه
ابو داود رحمة الله عليه او هو ضعيف عن احتمال النجاسة واما الجاري
وقت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذ لم يرها اثرها لاستقرار مع جريان لا
ولا اثر هو الطعم او اللون او الرايحة والجاري ما لا يتكرر استعماله في
اصل جانبيه جاز الوضوء وقيل ما ينحدر بتنبيه والغدير هو العظيم الذي
لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الآخر اذا وقعت نجاسة في
احد طرفيه جانبيه جاز لوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان
النجاسة لا تصل اليه اذا اثر التحريك في السراية فوق اثر النجاسة
ثم المروي عن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه كان يعتبر التحريك بالاغتسال

وهو

وهو قول ابي يوسف رحمة الله عليه وعنه بالتحريك اليد وعن
محمد رحمة الله عليه بالتوضي وجه الاول ان الحاجة الى الاغتسال
في الحياض اشد منها الى التوضي قدر بعضهم ما بالمساحة عشر في عشر بذراع
الكرباس توسعة للامر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في
العمق ان يكون بحال لا يتحسس بالاغتراف هو الصحيح وقوله في
الكتاب وجاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى انه يتجنس موضع
الوقوع وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه لا يتجنس الا بظهور النجاسة
فيه كالماء الجاري قال وهو ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يتجنسه
كالبق والذباب والذنابير والعقارب والنمل ونحوه وقال
الشافعي رحمة الله عليه يفسده لان التحريم لا بطريق الكرامة اية
النجاسة بخلاف دود الخل وسوس الشمار لان فيه ضرورة ولنا
قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه
ولان المتجنس اختلاط الدم المسفوح باجزاء عنه الموت حتى حل
المزكى لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها
النجاسة كالطين وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك
والسرطان وقال الشافعي رحمه الله عليه يفسد الا السمك لما مر اي ان الحرمة

Copyright © Binghamton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)